أُصُولُ التَّفكِيرِ النَّحويّ عِندَ السُّيوطيّ والتُّنبَكتِيّ فِي شرحِهما للفريدة

– كَلامُ العَربِ انموذجًا –

The origins of the grammar thinking of Al-Suyuti and Al-Tunkati in their explanation of Al-Fareida

- The words of the Arabs are a model –

جنان أحمد حمود علي
د. صالح علي الشيخ
أستاذ مساعد
جامعة الموصل– كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم اللغة العربيّة

Janan Ahmed Hmood Ali
Dr. Saleh Ali Al-Sheikh
Assistant professor
University of Mosul - College of Education for the Humanities - Department of Arabic

jananalali85@gmail.com
salih_alsheikh@uomosul.edu.iq

تاريخ الاستلام ٢٠٢٢/٥/١٩ تاريخ القبول ٢٠٢٢/٦/٨

الكلمات المفتاحية: شَرحُ الفَريدَة، السُّيوطي، التُّنْبَكْتِي، أُصولُ التَّفكير النَّحوي، كلامُ العرب

Keywords: Explanation of Al- Fareida - Al-Suyuti - Al-Tunkati - The origins of the grammar thinking - Arab Words.

الملخص

حاولت الدراسة الكشف عن مدى إفادة الشارحين مِن كلام العرب بوصفه المصدر التطبيقيّ المعوّل عليه في بناء القواعد النحوية، والوقوف على مسلكهما في الاستشهاد به إنْ كان في تقرير القواعد النحوية، أو إثبات عددٍ مِن اللغات، فضلًا عن التزامهما بضوابط الاستشهاد النحوي المكانية والزمانية، وبيان موقفهما مِن طبقة الشعراء المختلف في حجية أشعارها، والشواهد الشعرية الخارجة عن سنن القواعد المُطّردة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في معالجتها ما نُثر على أشهر ألفية عرفها الدَّارسون – بعد ألفية ابن مالك – ألا وهي ألفية (الفريدة)، وشُهرتها تلك متأتية مِن شهرة صاحبها الموسوعة، جلال الدّين السُّيوطي (٩١١هـ) الذي أبدع في نظمها، إذْ جاءت مُلخصّة لجميع ما ورد في ألفية ابن مالك (الخلاصة) في ستمئة بيت، وزادت عليها بأربعمئة بيت، هي في غالبها مسائل وقيود أهمل الناظمون ذكرها.

وعلى الرغم مِن أهميتها التي ألمح إليها عدد مِن الدارسين، إلّا أنّها لم تنل ما نالته (الخلاصة) مِن حظّ الشهرة؛ لتشعّب مسائلها، وطول نفس الخلاف النحوي فيها، ولمّا أدرك السيوطي ذلك عزم على شرحها في كتابه (المطالع السعيدة في شرح الفريدة)، وشرحه هذا كان مُجملًا قياسًا بأول شرح لها بعد شرح ناظمها، ألا وهو (المنح الحميدة في شرح الفريدة) لمحمد بابا التُّنْبَكْتِيّ (١٠١٤هـ)، الذي أبدع في فكّ ما استغلق في الفريدة وشرح ناظمها عليها.

ولأهمية هذين الشرحين – بوصفهما أوّل شرحين على (الفريدة) مِن جهة، ولغزارة المسائل النحوية فيهما مِن جهة أخرى– عمدنا إلى اختيارهما عينة للدراسة، والله الموفّق.

Abstract

The study attempted to reveal the extent to which commentators benefited from the words of Arabs as the applicable source on which to build grammatical rules, to determine their conduct in citing it if it was to prove the validity of grammatical rules, or to prove a number of languages, as well as their commitment to the controls of spatial and temporal grammatical martyrdom, to indicate their position on the different class of poets in the validity of their poems, and to prove the poetic evidence outside the steady rules.

The importance of this study lies in its treatment of what was scattered on the most famous Alfeya known by the scholars - after Alfeya of Ibn Malik - namely, Alfeya (Al- Fareida), and its fame comes from the fame of its owner of the encyclopedia, Jalaluddin Al-Suyuti (911 Ah), who was created in its systems, as it summarized all of Alfeya of Ibn Malik (Al- Khulasa) in 600 houses, and increased it by 400 houses, mostly issues and restrictions neglected by the regulators mentioned.

Despite its importance, which was alluded to by a number of scholars, it did not get the (Al- Fareida) fortune of fame obtained by (Al-Khulasa) because of the complexity of its issues, the length of the same grammatical disagreement in it, and when al-Suyuti realized this he intended to explain it in his book Al Matalaa al- saida, and his explanation of this was a summary of her first explanation after explaining her organization, namely (Al- menah al- hameida) of Muhammad Baba Al-Tunbakti (1014 Ah), who was creative in dismantling what was closed in Al- fareida and explaining We organize it on it.

Because of the importance of these two explanations — as the first two explanations on the one hand, and the abundance of grammatical issues on the other — we chose them as a sample of the study, and God is the conciliator.

المُقدّمة

الحمدُ للهِ الذّي جعلَ مِنْ أَرضِ العربِ مهدًا للفنونِ والثَّقافات، وخَصَّها عَن سائر بقاعِ الأرض بأَشرفِ اللُّغات، وأَرسلَ فيها رسولًا مِنها بِخاتمةِ الرّسَالات، صَلواتُ ربي وسلامُهُ عليه وعلى آلهِ وصَحبِهِ ما تَعاقبتْ الأَيامُ والشهورُ والسَّنوات، وبعد:

فيُعد كلام العرب – بشعره ونثره – المصدر الثالث مِنْ مصادر السماع عند النحاة تنظيرًا، غير أنّه – وفي الحقيقة – يحتلُّ المرتبة الأولى عندهم من الوجهة التطبيقية، وتقديمهم له على مصادر السماع الأخرى دليل موضوعيتهم، وبعد نظرهم، فلو أنّهم اعتمدوا لغة القرآن الكريم في تأسيس جلّ أحكامهم لضاعت لغة العرب، ولانعدمت المفارقة بين اللغة العليا واللغة العادية.

ولم يقف حرص النحاة في الحفاظ على لغة العرب عند هذا الحدّ، بل إنّ اشتراطهم الضوابط الزمانية والمكانية في قبول المادة المسموعة – فضلًا عن ضوابط أخرى تتمثل في الفصاحة وعدالة الناقل – ضمن سلامتها من اللحن المفضي إلى فساد القاعدة، ففي الضابط المكاني حدد النحاة قبائل معينة لأخذ المادة اللغوية منها، وهي القبائل التي سلمت مِن الاختلاط بالأعاجم، قال أبو حيان (٧٤٥هـ) في هذا المنحى:" وُجِد بخط أبي نصر محمد بن محمد الفارابي [٣٩٨هـ] كتاب صنعه، وسمّاه (كتاب الألفاظ والحروف) وكان أوله: كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح مِن الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها سموعًا، وأبينها إبانة عمّا في النفس، والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية، وبهم اقْتُدِي، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيٌّ من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ، ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف، ثم هذيل، وبعض كِنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم مِنْ سائر قبائلهم، وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضَريّ قط ولا مِنْ سكَّان البَرَاري ممّن كان يسكنُ أطرافَ بلادِهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ... "[(١)]، [(٢)].

---

(١) تذكرة النحاة، لأبي حيان :٥٧٣ – ٥٧٤؛ وينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي: ١٦٧/١، وبالمقارنة بين نصي أبي حيان والسيوطي ونص الفارابي الوارد في كتابه الحروف :١٤٧، نلحظ الفرق الشاسع بينهما، إنّ هذا الفرق دعا الدكتور خليل عمايرة إلى التشكيك بأمانة السيوطي العلمية، ودقّته في نقل النصوص، فاتهمه بالتزيّد تارة، وبالخلط تارة أخرى، والذي يظهر أنّه لم يطّلع على نصّ أبي حيان في التذكرة، ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، خليل عمايرة:٢٠– ٢١.

(٢) يبدو أنّ أصل النص الذي نقل منه أبو حيان قول الفارابي مفقود؛ ذلك أنّ النص الذي أشار إليه الباحثون في كتاب الحروف غير موافق لما أورده أبو حيان في تذكرته، فضلًا عن ذلك أنّ أبا حيان حدد موقع النص في كتاب الفارابي بقوله: (وكان أوله)، وقد جاء النص

وبهذا حُدد النطاق المكاني لأخذ المادة المسموعة عن العرب، إلّا أنّ قوله : " لم يؤخذ عن حضريّ قط" فيه نظر؛ ذلك أنّ المادة اللغوية جُمعت عن طريقين: أولهما أخذ المادة اللغوية عن أعراب البادية ومشافهتهم بالرحلة أو الوفادة، وثانيهما الأخذ عن فصحاء الحضر، وهم صنفان: صنف من الأعراب البداة سكنوا ضواحي مدن العراق بعيدًا عن الاختلاط فسلمت لغتهم، وصنف مِنْ أهل الحضر صحّت سليقتهم عند النحاة فاحتجوا بلغتهم، منهم جرير، والفرزدق، والكميت وغيرهم، وبذلك يكون المقصود مِن قوله:" لم يؤخذ عن حضري قط" النثر لا الشعر؛ ذلك أنّ النثر هو الذي لم يؤخذ عن الحضر ولا عن سكان البراري[1].

أمّا الضابط الزماني ففي المرويات الشعرية وقف العلماء بزمن الشعر الذي يُحتجُّ به عند منتصف القرن الثاني الهجري، قال الأصمعي (٢١٦هـ):" خُتِم الشعرُ بإبراهيم بن هرمة [١٥٠هـ] وهو آخر الحجج" [2]، وقُسّمت المرويات الشعرية إلى أربع طبقات [3]:

- **طبقة الشعراء الجاهليين:** وهم الذين عاشوا الجاهلية ولم يدركوا الإسلام، كامرئ القيس، والنابغة، والأعشى، وغيرهم.
- **طبقة الشعراء المخضرمين:** وهم الذين عاشوا في الجاهلية، وأدركوا الإسلام، كلبيد وحسان.
- **طبقة الشعراء الإسلاميين:** وهم الذين عاشوا صدر الإسلام، ولم يدركوا الجاهلية، كجرير والفرزدق.
- **طبقة الشعراء المُحدثين (المولَّدين):** وهم الذين جاؤوا بعدهم، كبشار بن برد، وأبي نواس.

وأجمع النحاة على حجية الطبقتين الأوليتين، أمّا الطبقة الثالثة فقد ذكر البغدادي (١٠٩٣هـ) خلافًا في الأخذ عنها؛ ذلك أنّ الحسن البصري (١١٠هـ) والحضرمي (١١٧هـ) وأبا عمرو بن العلاء (١٥٤هـ)، كانوا يُلحّنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم، وكانوا يعدونهم مِن المولَّدين؛ كونهم مِنْ عصرهم، والمعاصرة حجاب، أمّا باقي العلماء فاستقروا على استجازة الاستشهاد بشعرهم ومن أبرزهم سيبويه (١٨٠هـ) والمبرد (٢٨٥هـ)، غير أنّهم تركوا

المُشار إليه في منتصف الكتاب تقريبًا، أضف إلى ذلك أنّ تسمية الكتاب التي أشار إليها الباحثون هي (كتاب الحروف) لا (كتاب الألفاظ والحروف) الذي أشار إليه أبو حيان في النص.

(١) ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، محمد سالم :٢٥٣.

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي :٨/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه :٥/١-٧؛ وإتحاف الأمجاد في ما يصحّ به الاستشهاد، محمود شكري الألوسي:٦٤-٧٠.

الاحتجاج بشعر المولَّدين إلّا ما ندر مِنْ مواقف لعدد منهم كابن جني (٣٩٢هـ) والزمخشري (٥٣٨هـ) الذين استجازوا الاحتجاج بأشعار عدد منهم، كأبي تمام الذي جعل الزمخشري ما يقوله بمنزلة ما يرويه، هذا فيما عُرف قائله، أمّا إنْ كان الشعر ممّا لا يُعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به، فلربّما كان لأحد المولَّدين الذين لا يُوثق بفصاحتهم.

وقُسّمت المرويات النثرية إلى قسمين: قسمٌ مقطوع بحجيته، وهو الذي قيل في فترة زمنية محددة بثلاثة قرون – قرن ونصف قبل الإسلام ومثله بعده – وقسمٌ ثانٍ وهو ما يقع بعد هذه القرون الثلاثة حتى أوائل القرن الرابع الهجري، وقد عمد النحاة إلى التفصيل فيه، فاحتجوا بما سُمع عن أهل البادية في اللغة، أمّا ما سُمع عن الحضر فلم يحتجوا به إلّا في فروع البلاغة من معانٍ وبيانٍ وبديع، وفي ذلك يقول البغدادي:" عُلُوم الْأَدَب سِتَّة: اللُّغَة وَالصرْف والنحو، والمعاني وَالْبَيَان والبديع، وَالثَّلَاثَة الأول لَا يستشهد عَلَيْهَا إِلَّا بِكَلَام الْعَرَب دون الثَّلَاثَة الْأَخِيرَة فَإِنَّهُ يستشهد فِيهَا بِكَلَام غَيرهم من المولدين؛ لِأَنَّهَا رَاجِعَة إِلَى الْمعَانِي وَلَا فرق فِي ذَلِك بَين الْعَرَب وَغَيرهم؛ إِذْ هُوَ أَمر رَاجع إِلَى الْعقل" [(١)] .

وفيما يأتي سنقف على طريقة الشارحَين في الاستشهاد بكلام العرب، ومدى استفادتهما منه في تثبيت القاعدة أو الاحتجاج.

١- الشعر:

أكثر النحاة من الاعتماد على الشاهد الشعري في مجال التقعيد والاحتجاج أكثر من قسيمه النثر؛ لاشتماله على أساليب واستعمالات متعددة شكّلت مادة خصبة استقطبت الدارسين الأوائل الذين أقاموا أحكامهم على ما هو شائع، وتركوا ما تفرّد منها بداعي الضرورة والشذوذ.

وتابع الشارحان النحاة الأوائل في كثرة اعتدادهم بالشعر، فاحتلت شواهده في شرحيهما مرتبة الصدارة في الكلام العربي المستشهد به في المسائل النحوية؛ إذْ بلغ عدد الشواهد الشعرية عند السيوطي أربعمئة واثنين وتسعين شاهدًا، وبلغ عددها عند التنبكتي أربعمئة وعشرة شواهد، ويلحظ مِن خلال استشهادهما بالشعر ما يلي:

١- عدم نسبة الشواهد إلى قائليها – وهو الغالب – والاكتفاء بقول (قال الشاعر) و (كقوله) و(قوله)، (أنشد) وهذا يعود إلى أسباب عدّة، أهمها اختلاف الرواة في نسبة البيت الشعري الواحد إلى أكثر مِنْ شاعر، ومِن أمثلة ترك نسبة الشاهد ما أورده السيوطي في سياق حديثه عن اختصاص (هلّا) بالجملة الفعلية الخبرية، يقول:" هلّا، وألا، ويختصّان بالأفعال، ومتى ما وليهما اسم، فهو على إضمار فعل، كقوله:

(١) خزانة الأدب :٥/١؛ وينظر: أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم :٥٢- ٥٣.

ونُبِّئْتُ ليلى أَرْسَلتْ بِشَفَاعَةٍ إليَّ فَهَلّا نَفْسُ ليلى شَفِيْعُهَا (١)

فينوى بعد (هلّا) كان التامّة" (٢).

ومثاله عند التنبكتي استشهاده ببيت على مجيء (على) اسمًا حال سبقه بحرف جر، جاء في المنح:" (مُنْذُ) و (مُذْ) أسماء لتضمنها معنى الحرف الذي يكونه؛ لأنّها بمعنى واحد، فحُملت عليها (على) طردًا للباب، قال صاحب الإفصاح [٦٤٦هـ] وهذا هو القياس، (كفوق يلغى) معنى، فيدخل عليها حرف الجر كقوله:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْداءَ مَجْهَلِ (٣) " (٤).

وقد ينسباها إلى أصحابها، مِن ذلك ما أورده السيوطي في حديثه عن مواضع توكيد المضارع بنوني التوكيد بقوله:" ويؤكد بهما فعل الأمر مطلقًا، والمضارع المصاحب ما يقتضي طلبًا مِنْ لام أمر أو لام نهي أو دعاء أو تحضيض أو عرض أو تمنٍ أو استفهام، فمِنْ توكيد الأمر والنهي قول الأعشى:

فإيّــاكَ والمَيْتَــاتِ لا تَقْرَبَــنَّهَا ولا تَــعْبُــدِ الشَّيــطَانَ واللهَ فاعْبُــدَا (٥) " (٦).

ومثاله عند التنبكتي ما استشهد به على اختصاص حذف (كان) مع اسمها بعد (إنْ) و(لو) الشرطيتين، جاء في المنح:" وتختص كان بأنّها تُحذَف مع اسمها، (وقد يبقى الخبر، فقط) دونهما، ولكن (بعد إنْ ولو) الشرطيتين، (هذا) الحذف (اشتهر) فتُحذَفُ هي واسمها، إذا كان ضمير ما عُلِم مِنْ غائب أو حاضر، مثاله بعد (إنْ) ... مع التكلم. قول النابغة:

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطونُ ضِنَّةَ كُلُّها إنْ ظالمًا فيْـهِم وإنْ مَظْلُـــوما (٧)" (٨).

---

(١) من الطويل، لمجنون ليلى، وقيل لغيره، ينظر ديوانه:١٥٤.

(٢) المطالع السعيدة في شرح الفريدة، السيوطي :١٢٥/٢.

(٣) من الطويل، لمزاحم بن الحارث العقيلي، وورد بلفظ (خِمْسُها) بدل (ظِمْؤُهَا) ينظر: الكتاب :٢٣١/٤؛ المقتضب، للمبرد:٥٣/٣؛ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني:١٢٤٠/٣.

(٤) المنح الحميدة في شرح الفريدة، أبو عبد الله محمد بن بابا الأمين المختار التنبكتي (١٠١٤هـ)، دراسة وتحقيق: علي بن حسن الظاهري، أطروحة دكتوراه، بإشراف: د. عياد بن عيد الثبيتي، جامعة أم القرى، عمادة الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، فرع اللغة، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م :٣٩٠.

(٥) من الطويل، ينظر: ديوان الأعشى الكبير: ١٠١.

(٦) المطالع السعيدة:١٤١/٢.

(٧) من الكامل، ينظر ديوان النابغة:١٠٣.

(٨) :١٨٢.

٢- التزامهما منهج السابقين في الاستشهاد بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأول، وأمّا ما أورداه مِن شعر لشعراء الطبقة الرابعة كأبي نواس وأبي العتاهية وأبي تمام والمتنبي والمعري فكان على سبيل التمثيل لا الاستشهاد، وهذا واضح مِن منهجهما في إيراد تلك الأبيات تالية لعدد مِن الشواهد المُعتد بها، مثال ذلك ما أورده السيوطي مِن بيت لأبي تمام في إعراب الملحق بجمع المذكر السالم (سنون) بالحروف، جاء في المطالع:" ومنها سنون وبابه، وهو كل ثلاثي حُذِفت لامه وعوّض عنها هاء التأنيث ولم تكسر كقلين، وعزين، وعضين، جمع قلة، وعزة، وعضة، قال تعالى: ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ ﴾ [الكهف من الآية:٢٥]، ﴿ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ [المعارج: ٣٧]، ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلۡقُرۡءَانَ عِضِينَ ﴾ [الحجر:٩١]، قال الشاعر:

ثُمَّ انْقَضَتْ تِلْكَ السُّنُونُ وأَهْلُهَا فَكَأَنَّـــهَا وَكَأَنَّـــهُم أَحْـــلَامُ (١) " (٢).

وقد يُصرّحان بكونه مثالًا لا شاهدًا، مِن ذلك ما أورده التنبكتي في بيت لأبي نواس مثّل به اعتماد المبتدأ الذي لا خبر له – الوصف المُكتفي بالفاعل أو المفعول عن ذكر الخبر – على النفي بـ (غير)، يقول:" (ومنه) أي: مِن المبتدأ، (وصف) اسم فاعل، أو مفعول، أو صفة مشبهة، أو منسوب، (رافع لِمَا) أي: لفاعل أو مفعول (كفى) أي: أغناه عن الخبر... ويُشتَرط في كونه مبتدأ أنْ يكون رافعًا لِمَا أغناه أنْ يسبقه؛ أي: الوصف المذكور، (مُستفهِم) به كالهمزة، وهل، وما، ومتى ... (أو) يسبقه (ما) أي: حرف (نفي) ... وكـ (ليس) نحو: ليس منطلقٌ البكران، و كـ (غير) ومنه قول أبي نواس:

غَـــيْرُ مَـــأْسُـــوفٍ عَلَى زَمَـــنٍ يَنْقَضِـــي بِالـــهَمّ وَالـــحَزَنِ (٣)

فـ(غير) مبتدأ، ومأسوف اسم مفعول مضاف إليه، و(على زمنٍ) في موضع الرفع على أنّه نائب عن الخبر، وقد أغنى عن الخبر؛ لأنّ المعنى: ما مأسوف على زمن، مثل: ما مضروبٌ العمران، وهذا البيت أُورد مثالًا لا استشهادًا؛ فإنّ أبا نواس وأمثاله مِن المولَّدين لا يُحتجُّ بهم" (٤).

---

(١) من الكامل، لأبي تمام، ينظر شرح ديوانه، للتبريزي:٢/٧٣.

(٢) المطالع السعيدة :١/١٥٠- ١٥١.

(٣) من المديد، لم نعثر عليه في ديوانه، ينظر: شرح الرضي على الكافية، للاستراباذي: ٤/٢٩٠؛ والتعليقة على المقرّب، للنحاس:١٤٤؛ خزانة الأدب:١/٣٤٥.

(٤) المنح الحميدة: ١٣٥- ١٣٦.

٣- استجازتهما الاستشهاد بأبياتٍ مجهولة النسبة، وهو خلاف ما نظّره العلماء؛ كونه يسقط الضابط المكاني والزماني، فلربّما كان قائله ينتمي إلى القبائل المخالطة للأعاجم، وقد يكون مِنْ الشعراء المولَّدين الذين لا يُحتجّ بشعرهم، وقد يكون مسوغهما في ذلك الثقة في راويه أو ناقله من النحاة، وممّا استشهدا به مِنْ مجهول النسبة ما أورداه في جواز اقتران خبر المبتدأ الواقع موصولًا غير (ال) وكانت صلته ظرفًا بالفاء، كقول الشاعر:

مَا لَدَى الحَازِمِ اللّبِيْبِ مُعَارًا فَمَصُوْنٌ وَمَالَهُ قَدْ يَضِيْعُ [(١)" (٢)].

٤- الاكتفاء بذكر أجزاء وأنصاف الأبيات – وهو الغالب – عوضًا عن سرد كامل البيت، مثال ذلك ما استشهد به السيوطي على جواز تأخير المُفسّر عن ضمير الغائب – خلافًا للأصل – حال اتصال ذلك الضمير بـ (رُبَّ)، جاء في المطالع:" ضمير المتكلّم والمُخاطَب تفسرهما المشاهدة، وأمّا ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة، فاحتيج إلى ما يُفسّره، وأصل المُفسّر الذي يعود عليه أنْ يكون مُتقدّمًا؛ ليُعلَم المعنى بالضمير عند ذكره ... وقد يُخالف الأصل السابق في تقديم المُفسّر فيؤخّر عن الضمير، وذلك ... أنْ يكون مجرورًا بـ (ربّ) كقوله:

.... **وَرُبَّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ** [(٣) " (٤)].

ومثاله عند التنبكتي ما أورده في سياق حديثه عن مواضع زيادة الباء في الخبر المنفي، ومنه خبر (كان) المنفية فقال:" وزيادة الباء (نفي كان) أي: كان المنفية نحو:

.... **لم أَكُنْ بِأَعْجَلِهِم** .... [(٥) " (٦)].

٥- استشهادهما بالشاهد الشعري لإثبات عدد مِنْ اللغات، منها لغة طيء التي أوردها السيوطي في معرض حديثه عن الأسماء الموصولة، يقول:" ومنها (ذو) في لغة طيء لا يستعملها موصولًا غيرهم وهي مبنية على الواو على الأشهر عندهم،

---

(١) من الخفيف، لم نعثر على قائل له، ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك:٣٢٩/١؛ وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش:٢/ ١٠٣٨؛ وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي:١/ ٤٠٤.

(٢) ينظر: المطالع السعيدة :٢٨٠/١؛ المنح الحميدة :١٦٧- ١٦٨.

(٣) من البسيط، لم نعثر على قائل له، وصدره (**وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكًا صَدْعَ أَعْظُمِهِ**)، ينظر: شرح التسهيل:١٦٢/١؛ وارتشاف الضرب مِن لسان العرب، لأبي حيان: ١٧٤٧/٤؛ والمقاصد النحوية:١٢٠٥/٣.

(٤) المطالع السعيدة :٢٠٦/١، ٢٠٨، ٢٠٩.

(٥) من الطويل، للشنفرى، ينظر ديوانه: ٥٩.

(٦) المنح الحميدة :١٨٩- ١٩٠.

قال شاعرهم:

.... **وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُوْ طَوَيْتُ** [١]" [٢].

ومِنْ أمثلة ذلك عند التنبكتي إيراده شاهدًا على لغة النقص – الإعراب بالحركات – في سياق حديثه إعراب الأسماء الستة، جاء في المنح:" (وقلّ) النقص المذكور (دون قصر): فإنّه لا يقلُّ بل كثيرٌ شهيرٌ في الثلاثة (الأُوَل): بتخفيف الواو جمع أولى، وهي: أب، وأخ، وحم كقوله:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَم وَمَنْ يُشَابِه أَبَــهُ فَمَا ظَلَـمْ [٣]" [٤].

٦- استحضارهما أبياتًا حكم عليها النحاة بالضرورة، من ذلك ما أورداه في اختصاص الواو بعطف المُتقدّم على متبوعه ضرورة [٥]، وذلك كقول الشاعر:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ [٦]

فقدّم المعطوف (ورحمةُ اللهِ) على المعطوف عليه وهو (السَّلامُ) للضرورة الشعرية، وقد وجّه ابن جني هذا الشاهد توجيهًا آخر، وهو أنْ يكون (ورحمةُ الله) معطوفًا على الضمير في (عليكِ)، وفي هذا انتقال إلى ضرورة أخرى وهي العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فاصل، وقد رجّح هذا كونه أسهل ولوروده في النثر [٧].

٧- اشتراك الشارحين في إيراد مئتين وثمانية وعشرين شاهدًا، وممّا اشتركا في إيراده قول مجنون ليلى:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيْمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا [٨]

وذلك في سياق حديثهما عن رأي الكسائي (١٨٩هـ) الذي أجاز فيه تقديم المفعول المحصور بإلّا عن الفاعل؛ لظهور المعنى، قال السيوطي: " ويجب تأخير المحصور، فاعلًا كان أو

---

(١) مِن الوافر، لسنان بن الفحل الطائي، وصدره **(فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجَدّي)**، ينظر: شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي:١/٤٢١؛ تخليص الشواهد :١/١٤٣؛ خزانة الأدب: ٦/٣٥.

(٢) المطالع السعيدة :١/٢٤٠.

(٣) من الرجز، منسوب إلى رؤبة بن العجاج، ينظر: ملحقات ديوانه :١٨٢.

(٤) المنح الحميدة :٤٤.

(٥) ينظر: المطالع السعيدة: ٢/ ٢٥٤؛ والمنح الحميدة: ٥٣٣.

(٦) البيت من الوافر، منسوب للأحوص، ينظر: شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي:١/٣٣١؛ الخصائص، لابن جني: ٢/٣٨٨؛ خزانة الأدب:٢/١٩٢-١٩٣.

(٧) ينظر: الخصائص:٢/٢٨٦.

(٨) البيت مِن الطويل، ينظر ديوان مجنون ليلى :١٩٢.

مفعولًا ظاهرًا أو مُضمرًا بإنّما إجماعًا خوف الالباس ... وكذا المحصور بإلّا على الأصح إجراءً لها مجرى إنّما ... وأجاز الكسائي تقديم المحصور بإلّا فاعلًا كان أو مفعولًا لأمنِ اللبس فيه بخلاف إنّما ومنه قوله:

.... **فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا**" [1].

والنص عند التنبكتي:" (وأخِرن) وجوبًا (ما حُصِرا) مِنْ فاعل أو مفعول بإنّما ظاهرًا أو مضمرًا إجماعًا، خوف الالتباس ... (كذا) يُؤخَّر وجوبًا ما حُصِر مِنْ فاعل أو مفعول بإلّا إجراءً لها مجرى إنّما ... (في الأصح) وهو مذهب الجمهور، (وقيل) قاله الكسائي (لا) يجب التأخير هنا بل يجوز تقديم المحصور بإلّا، فاعلًا كان أو مفعولًا، (إذ) لأنّ (قصده) أي: المتكلم (فيها) أي: في إلّا إذا حصرٌ بها (وضح) ظهر، فلا لبس، بخلاف إنّما، ومنه:

فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا" [2].

ذهب العلماء إلى أنّ الأصل في المحصور بـ (إنّما) و(إلّا) التأخير، فاعلًا كان أو مفعولًا؛ ذلك أنّ تأخيره يُعدّ ضرورة لفهم المعنى، لا سيّما في المحصور بـ (إنّما)، فأوجب العلماء تأخير المحصور بها أمنًا للبس، ذلك أنّ المعنى لا يظهر إلّا بتأخيره، أمّا المحصور بـ (إلّا) فلا لبس فيه، وعليه وقف العلماء من تقديمه ثلاثة مواقف [3]:

- مذهب البصريين، والفراء (٢٠٧هـ)، وابن الأنباري(٣٢٧هـ) الذين أجازوا تقديمه حال كونه مفعولًا لا فاعلًا؛ ذلك أنّ المفعول وإنْ كان مقدمًا في اللفظ إلّا أنّه مؤخر في النية، مستشهدين بعدد من الشواهد الشعرية، منها الشاهد المذكور آنفًا، فـ(زاد) فعل، و (ضِعفَ) مفعوله مقدّم، و (كلامُها) فاعل مؤخّر؛ والذي جوّز ذلك أنّ (ضعفَ) وإنْ كان مقدمًا في اللفظ إلّا أنّه مؤخر في الرتبة، فأصل الكلام (فما زادَ كلامُ ليلى إلّا ضعفَ ما بي).
- مذهب الكسائي، الذي أجاز فيه تقديم المحصور بـ (إلّا) فاعلًا كان أو مفعولًا؛ لظهور المعنى، والتوسّع عند ظهور المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين.
- مذهب بعض البصريين، واختاره الجزولي (٦٠٧هـ)، والشلوبين (٦٥٤هـ)، وابن مالك، الذين منعوا تقديم المحصور فاعلًا كان أو مفعولًا؛ ذلك أنّ الحصر بـ (إلّا) محمول على الحصر بـ (إنّما)، وليجري الحصرين على سنن واحد، وتابعهم الشارحان في ذلك، وهو الصحيح؛ ذلك أنّ ما ورد من تقديمه سماعًا لم يبلغ مبلغ الشائع المطّرد الذي يقاس عليه، وإنّ وروده كان في الشعر الذي يُظن أنّه ضرورة.

---

(١) المطالع السعيدة :٣٤٩/١.

(٢) المنح الحميدة :٢٥٣.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية، للشلوبين :٥٩٠/٢؛ وشرح التسهيل:١٣٤/٢؛ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي: ٦٠٤/٢ – ٦٠٥.

وانفرد الشارحان بإيراد عدد مِن الشواهد بلغ عددها عند السيوطي مئتين وأربعة وستين شاهدًا، وبلغ عددها عند التنبكتي مئة واثنين وثمانين شاهدًا، وممّا انفرد به السيوطي ما أورده في سياق حديثه عن الإضافة اللفظية، جاء في المطالع:" أمّا اللفظية فلا تقدير فيها، وهي إضافة الوصف الذي هو كالفعل في العمل ... ولا يفيد تعريفًا ولا تخصيصًا؛ لأنّها في نية الانفصال، وإنّما تفيد تخفيف اللفظ بحذف التنوين والنون، ولذلك بقي المضاف منه إلى المعرفة على ما كان عليه مِن التنكير فتدخل عليه رُبّ ... ولذلك أيضًا اغتفر في هذه الإضافة وجود الألف واللام في المضاف بشرط وجودهما في المضاف إليه ... أو فيما أضيف إليه ... أو كون المضاف مثنى أو مجموعًا على حدة، كقولك:(الضاربا زيدٍ)، و(الضاربو زيد)، وقول رؤبة:

الفَارِجُو بَابِ الأَمِيرِ المُبْهِمِ [١] " [٢].

ذهب النحاة إلى أنّ الأصل في المضاف أنْ يكون مجردًا من أداة التعريف (ال)؛ ذلك أنّ (ال) والإضافة متعاقبان، ولا يجمع بين متعاقبين، وعليه منعوا الجمع بينهما مُستثنين ما كانت إضافته إضافة لفظية؛ كونها وإنْ كانت مضافة في اللفظ إلّا أنّها على نية الانفصال، واشترطوا في جواز ذلك شروطًا ثلاثة [٣]:

أحدها: أنْ يكون المضاف إليه فيه (ال)، كقولنا: (الضاربُ الرجلِ)، حملًا على (الحسنُ الوجهِ).

ثانيهما: أنْ يكون المضاف إليه مضافًا إلى ما فيه (ال)، نحو:(الضاربُ رأسِ الجاني)، وأجرى الفراء العلم وغيره من المعارف مجرى ذي الألف واللام في الإضافة، فجوّز قول: هذا الضاربُ زيدٍ، والضاربُ عبدِه، والضاربُ اللذينِ سرقا...، وما ذهب إليه فيه نظر؛ ذلك أنّ القياس لابدّ له من مستند من السماع، ولا مُستند للفراء في ذلك [٤].

ثالثهما: أنْ يكون المضاف مثنى أو جمع مذكر سالمًا، وهذا ما استشهد به السيوطي، فـ (الفارجو) جمع مذكر سالم مضاف إلى (بابِ) إضافة لفظية، وإنّما جوّز العلماء دخول (ال) في المثنى والجمع ذلك أنّ " النون إذا ثبتت وجب نصب الاسم بعدها، كما يجب نصبه إذا

---

(١) مِن الرجز، لم نعثر عليه في ديوانه، ونسبه سيبويه إلى رجل مِن بني ضبة، ينظر: الكتاب:١٨٥/١؛ وبلا نسبة في المقتضب:١٤٥/٤، وفي شرح الكافية الشافية، لابن مالك ذُكرت تتمته **(والخَالِدانِ المُسْتَقِيلا حِذْيَم)** :٩١٠/٢.

(٢) :٨٨/٢ - ٨٩.

(٣) ينظر: شرح المفصّل، لابن يعيش: ١٣٢/٢.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد:٢٧٥٥/٦.

نويت الاسم في قولك: ضاربٌ عمرًا، فكما أنّه إذا حذفت النون خفضت الاسم، وجب أيضًا إذا حذفت النون من التثنية والجمع أنْ تخفض الاسم، وأمّا قولك: هذا الضارب زيدًا، فالألف واللام قد قامت مقام التنوين، فلم يكن في الاسم شيء يُحذف منه لأجل الإضافة؛ فلهذا لم يجز الجر فيه" (١).

وممّا انفرد به التنبكتي ما أورده في باب التنازع في العمل قائلًا:" وتنازُع أكثر مِن ثلاثة عوامل نفاه أبو حيّان، وابن هشام [٧٦١هـ]، وذكر الدماميني [٨٢٧هـ] في شرح التسهيل إثباته عن بعضهم، والشيخ خليل [٧٧٦هـ] يستعمله في مختصره، يخرج نحو:

كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ (٢)

على جعل الواو عاطفة، فإنّ الثاني لم يطلب قليلًا " (٣).

وتُعَد هذه المسألة مِن المسائل المُختلف فيها بين النحويين؛ فالبصريون يذهبون إلى أنّ العامل المتأخر هو الأحق بالعمل في الاسم المتنازَع فيه؛ كونه الأقرب إليه، والعامل كلّما كان قريبًا كان مُتسلطًا على معمولاته، فإعماله فيه أولى، وهو الشائع في السماع، وذهب الكوفيون إلى أنّ العامل الأسبق هو الأحق بالعمل في الاسم؛ ذلك أنّ تقديمه دليل عناية وقوة، مستدلين ببيت امرئ القيس المذكور آنفًا، ذاهبين إلى أنّ الاسم (قليلٌ) تنازع فيه عاملان هما: (كفاني) و(أطلب)، ولأحقية الأول في العمل رُفع (قليلٌ) فاعلًا لـ (كفاني) ولم يُنصَب مفعولًا لـ (أطلب)، غير أنّ البصريين ردوا على الكوفيين استدلالهم هذا، فالشاهد عندهم ليس مِن باب التنازع، ذلك أنّ التنازع يُشتَرط فيه توجيه عاملينِ أو أكثر إلى شيء واحد(٤)، فقوله (أطلب) غير موجّه إلى (قليل)؛ ذلك أنّ طلب القليل من المال فيه سعي لأدنى معيشة، وهذا خلاف ما أراده الشاعر بدلالة البيت التالي:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي (٥)

وعليه قدّر البصريون مفعولًا لـ (أطلب) وهو (الملك)، وذهب الفراء إلى أنّهما يعملان معًا إذا استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو نحو: قام وقعد زيدٌ، وقوله هذا مردود بعدم النظير، فلا يجوز أنْ يجتمع عاملان على معمول واحد (٦).

---

(١) علل النحو، للوراق:٣٠٢ – ٣٠٣.

(٢) مِن الطويل، لامرئ القيس وصدره: **(فَلَو أَنَّ ما أَسعى لِأَدنى مَعيشَةٍ)**، ينظر ديوانه :١٢٩.

(٣) المنح الحميدة: ٤٩٦.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٢١١/١ – ٣١٣؛ وتذكرة النحاة :٣٤٨ –٣٥٠؛ ومغني اللبيب عن كتاب الأعاريب:٦٦٠.

(٥) ينظر: ديوان امرئ القيس:١٢٩.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور:١٢٠/١.

٢- النثر:

ويتمثّل بما رُوي عن فصحاء العرب مِنْ أمثال وأقوال، وما حُكي عنهم مِنْ حكايات موزعة بين عرب الجاهلية وصدر الإسلام، أو المصنوعة مِن النحاة لإيضاح قاعدة أو شرح مسألة يستشكل على المُتلقين فهمها.

وقد أولى الشارحان عنايتهما بالنثر من خلال الاحتجاج بصوره المختلفة على صحة القواعد النحوية أو إثباتها أو إيضاحها، مع التزامهما بما وضعه النحاة الأوائل من ضوابط مكانية وزمانية وغيرها، على أنّ عنايتهما به لم تصل إلى درجة عنايتهما بالشعر، شأنهم في ذلك شأن مَنْ سبقهم مِن النحاة، فالسيوطي استشهد بمئة وثلاثة عشر شاهدًا، واستشهد التنبكتي بعدد مقارب لما استشهد به السيوطي؛ إذ بلغت شواهده من كلام العرب - النثر- مئة وعشرة شواهد، وهي أعداد مقاربة لما في كتاب التسهيل مِن شواهد، وهذا يعكس مدى تأثرهما بشيخ المدرسة ابن مالك.

وفيما يأتي سنقف على أهم الملاحظ التي توصلنا إليها مِن خلال تتبعنا مسلكهما في إيراد صوره.

١- عدم نسبة القول إلى صاحبه - وهو الغالب - وإنّما يُقدّمان له بعبارات: كـ (قول العرب)، و(قال بعض العرب)، و(مِنْ كلامهم)، و(في مثل)، وقد ينسبانه، مثال ذلك ما أورده السيوطي مِنْ قول لأبي ثروان في المُفضّل ردّ فيه قول مَنْ زعم أنّ الجر بالمجاورة خاص بالنكرة، يقول:" وخصّه قومٌ بالنكرة ... ورُدّ بما حكاه أبو ثروان: **(كان واللهِ مِنْ رجالِ العربِ المعروفِ له ذلك)** [١] " [٢].

وممّا نسبه التنبكتي قول امرئ القيس: **(اليوم خمرٌ وغدًا أمرٌ)** [٣]، الذي أورده في معرض حديثه عن امتناع الإخبار بظرف الزمان عن اسم عين، مؤولًا ما يتوهم فيه جوازه، يقول:" (وامنع زمانًا) أي: ظرفه، أنْ يكون (خبرًا في) القول (المعتمد) عند جماعة، وهو الأصح المشهور، (عن) مبتدأ (جثة) أي: اسم، فلا يُقال: زيدٌ اليومَ، وما ورد مِنْ ذلك فمُؤول على حذف مضاف، كقول امرئ القيس: **(اليومَ خمرٌ وغدًا أمرٌ)** ... أي: شربُ خمرٍ" [٤].

---

(١) ينظر: خزانة الأدب:٥/٩٠.

(٢) المطالع السعيدة :٢/١٠٦.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري، ضياء الدين ابن الشجري:١/٨٠.

(٤) المنح الحميدة :١٤٥- ١٤٦.

٢- استدلالهما بكلام العرب لإثبات عدد من اللغات، مثال ذلك ما أورداه في باب الاستثناء من قولهم: **(مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ)**، وهي لغة حكاها سيبويه [١] عن بعض العرب الموثوق بعربيتهم أنّهم يبدلون المستثنى منه (أحدٌ) من المستثنى (أبوك)، كما في القول المذكور آنفًا، وهو خلاف المشهور [٢].

٣- اعتمادهما على كلام العرب في تقرير الأحكام النحوية، مثال ذلك ما أورده السيوطي مِنْ قولهم: **(البركةُ أعْلمَنا اللهُ معَ الأَكابِرِ)**، مستشهدًا به على جواز إلغاء عمل أفعال القلوب المتصرفة حال توسّطها، والإلغاء: هو إبطال العمل لفظًا ومحلًا لغير مانع، جاء في باب أعلم وأخواتها:" وللثاني وللثالث مِنْ هذه المفاعيل ما كان لهما مِنْ باب عَلِمَ ورأى مِنْ جواز الإلغاء والتعليق وغيرهما، ومِنْ إلغائهما ما حُكي: **البركةُ أَعْلمَنا اللهُ معَ الأَكابِرِ**" [٣]. وللعامل مع معموليه ثلاث صور:

- أنْ يتقدّم العامل على معموليه نحو: أعلمنا اللهُ البركةَ مع الأكابرِ، وإعمال العامل في هذه الصورة واجبٌ عند البصريين؛ جائز عند الكوفيين، والأخفش (٣١٥هـ)، وابن الطراوة (٥٢٨هـ) [٤]، ودليلهم في ذلك السماع، ومنه قول الشاعر:

أَرْجو وآمُلُ أنْ تَدنو مَوَدَّتُها وما إخَالُ لديْنا منكِ تَنْويلُ [٥]

أمّا البصريون فتأولوا البيت على تقدير ضمير الشأن في (إخاله) وهو المفعول الأول، والجملة الإسمية (لدينا منك تنويلُ) في محل نصب، سدّت مسد مفعول (إخال) الثاني، وما ذهب إليه البصريون هو الصواب؛ لأنّ التقديم دلالة عناية، والإلغاء دلالة إهمال، فلا يجتمع إلغاء وتقديم، وإنّ تقدّمه يجعل الفعل – وهو عامل لفظي – واقعًا موقع (الابتداء)– وهو عامل معنوي – وإعمال ما هو لفظي أولى مِن إعمال ما هو معنوي؛ لضعف الأخير.

- أنْ يتوسّط بين الخبر والمبتدأ نحو: البركةَ (البركةُ) أعلمنا اللهُ مع الأكابر، ويحسُن فيه الإلغاء والإعمال؛ كونه لا يزال قريبًا مِنْ معمولاته.
- أنْ يتأخّر العامل عن جملته (المبتدأ والخبر) نحو: البركةُ (البركةَ) مع الأكابرِ أعلمنا اللهُ، ويكون إعماله وإلغاؤه جائزًا، والأحسن فيه الإلغاء؛ ذلك أنّ تأخره دلالة ضعف، وإنّ تقدّم جملة (المبتدأ والخبر) عليه يجعل عامل الابتداء أقرب من الفعل، وأولى العاملين الأقرب.

---

(١) ينظر: الكتاب:٣٣٧/٢؛ والارتشاف:١٥١٦/٣؛ وهمع الهوامع:٢٥٧/٢.

(٢) ينظر: المطالع السعيدة: ٤٤٣/١؛ والمنح الحميدة: ٣٢٩.

(٣) المطالع السعيدة :٣٤٣/١.

(٤) ينظر: همع الهوامع :٥٥٢/١.

(٥) من البسيط، كعب بن زهير، ينظر ديوانه :٩.

وما استشهد به السيوطي مِنْ قولهم: (البركةُ أعلمنا اللهُ معَ الأكابرِ) جاء على الصورة الثانية، فجاز إلغاء إعمال الفعل، فـ (البركةُ) مبتدأ، خبره (مع الأكابِرِ)، و(أعلم) ملغاة؛ لتوسطها بين المبتدأ والخبر.

هذا عند مَنْ أجازه، فابن النحاس (٦٩٨هـ)، وابن يعيش (٦٤٣هـ) منعوا ذلك فيما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، واشترط الجزولي في الإلغاء أنْ يكون العامل مِن المبني للفاعل لا للمفعول(١).

ومثال ذلك عند التنبكتي ما أورده من قولهم: **(إنْ ذَهَبَ عَيرٌ فعَيرٌ في الرَّهْطِ)** (٢)، مستدلًا به على جواز الابتداء بالنكرة حال سبقها بفاء الجزاء، يقول:" (أو) تلا (فا جزا) بقصرهما، كقولهم: **(إنْ ذَهَبَ عَيرٌ فعَيرٌ في الرَّهْطِ)**، وعَيرُ القومِ سيّدهم" (٣)، فـ (عيرٌ) الثانية نكرة جاز الابتداء بها دون حاجة إلى وصف أو تخصيص؛ لارتباط جملة الجزاء بما قبلها، فهي ليست مستقلة بمعناها، والحقيقة أنّ استشهاد التنبكتي بهذا الشاهد فيه نظر؛ ذلك أنّ (عيرٌ) وإنْ كانت غير مخصصة في الظاهر، إلّا أنّها في المعنى موصوفة، فتقدير الكلام: (إنْ ذهبَ عَيرٌ، فعَيرٌ آخرُ في الرهطِ).

٤-اشتراكهما في إيراد عدد مِن الشواهد النثرية بلغ عددها اثنين وسبعين شاهدًا، وممّا اشتركا في إيراده قولهم: **(قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ مَنْ قالها)** (٤)، مُستدلَّينِ به على جواز حذف المضاف إليه، وإبقاء المضاف على ما كان عليه قبل الحذف، جاء في المطالع:" وقد يُحذف المضاف إليه مُقدرًا وجوده، فيُترِكَ المضاف على ما كان عليه قبل الحذف، وأكثر ما يكون ذلك مع عطف مضاف إلى مثل المحذوف على المضاف المحذوف، كقول بعض العرب: **(قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ مِنْ قالها)** " (٥).

والنصّ عند التنبكتي:" (وأوّل) وهو المضاف (يبقى إذا الثاني) وهو المضاف إليه (حُذِف) وقُدّر وجوده (بحاله) متعلّق بيبقى بلا تنوين، بشرط عطف على هذا المضاف ... ومنه: **(قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ مَنْ قالها)** " (٦).

---

(١) ينظر: شرح المفصّل: ٣٠٣/٤؛ والمقدمة الجزولية، لعيسى الجزولي :٨٣؛ وهمع الهوامع :١٥٨/١.

(٢) ينظر: جمهرة الأمثال، العسكري، ورد بلفظ: **(إنْ ذهبَ عَيرٌ فعيرٌ في الرباطِ)** :٢٥/١.

(٣) المنح الحميدة: ١٤٩- ١٥٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن، للفراء:٣٢٢/٢.

(٥): ٩٦/٢- ٩٧.

(٦) المنح الحميدة :٤١٧.

يُحذف المضاف إليه على نية ثبوته بشرط عطفٍ وإضافةٍ إلى مثل الذي له أُضيف الأول، واشتراطهم هذا يجعل المحذوف في قوة المنطوق، فيُستجاز حذفه قياسًا، وخصّه الفراء بالمصطحبين، كاليد والرجل كما في القول المذكور آنفًا، وأصل التركيب (قطعَ اللهُ يدَ مَنْ قالها ورجلَ مَنْ قالها)، وعليه يكون المضاف إليه محذوفًا من أحديهما اتفاقًا عند جمهور النحاة، غيرَ أنّهم اختلفوا في تحديد موضع المحذوف، أهو مِن الأول أم الثاني [١]؟

- فذهب سيبويه إلى أنّ أصل الجملة (قطع الله يدَ مَنْ قالها ورجلَه)، فحُذف الضمير (الهاء)، وأقحم المعطوف (رجلَ) بين المضاف والمضاف إليه، وحُذف التنوين مِنْ (يد) لإضافته إلى (مَنْ) معنى. وضعّف عدد مِن النحاة هذا الرأي؛ كونه يقتضي الفصل بين شيئين هما كشيء واحد، وهو مِن اللحن القبيح إلا أنْ يكون ضرورة – شرط أنْ يكون الفصل بظرف أو مجرور توسّعًا، و(رجلَ) ليس كذلك – ولا ضرورة في نثر.
- وذهب المُبرد إلى أنّ الحذف مِن الأول لا مِن الثاني، فأعمل (رجلَ) في (مَنْ)، وقدّر محذوفًا في الأول فلا فصل عنده، وتخريجه هذا رده عدد مِن النحاة؛ واحتجوا بأنّ الحذف من الأول يعني تأخّر الدليل، والأصل في الحذف أنْ يكون بعد الذكر لا قبله، وإنّ حذف المضاف يوجب ردّ التنوين، وإلّا يتفرغ المضاف لجر مضاف إليه آخر، والحقيقة أنّ الحذف مِن الأول بدلالة الثاني وإنْ كان ليس أصلًا، إلّا أنّه جائز في السماع والقياس، أمّا عدم تنوينه فعلى نية لفظه، وعليه يكون هذا الرأي أرجح من سابقه.

وأنكر الفراء وجود محذوف، ذاهبًا إلى أنّ الاسمين مضافان إلى (مَنْ قالها)، وهو ضعيف لما فيه مِن توارد عاملين على معمول واحد [٢].

وانفرد الشارحان بذكر عدد من الشواهد، فالسيوطي انفرد بذكر واحد وأربعين شاهدًا، ومِنه قول عمرو بن معد يكرب (٢١هـ): **(للهِ دَرُّ بني سُلَيْمٍ؛ ما أَحْسَنَ في الْهَيْجَاءِ لِقَاءَها، وأَكْرَمَ في اللَّزَبَاتِ عَطَاءَها، وأَثْبَتَ في الْمَكْرُمَاتِ بَقَاءَها)** [٣]، الذي استشهد به على جواز الفصل بالظرف، والجار والجرور –غير الأجنبيين– بين أفعل التعجب ومعموله، جاء في المطالع:" وأمّا الفصل بالظرف والجار والمجرور المُتعلقين ففيه خلاف مشهور، والصحيح الجواز؛ لاستعمال العرب له نثرًا ونظمًا، قال عمرو بن معد يكرب: **(ما أَحْسَنَ في الْهَيْجَاءِ لِقَاءَها ، وأَكْرَمَ في اللَّزَبَاتِ عَطَاءَها)** " [٤].

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ١٧٠/٤.

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح، للأزهري :٢٢٠/٢ – ٢٢١.

(٣) ينظر: الأمالي، لأبي علي القالي:١٢٩/٢.

(٤) :١٦٦/٢.

اختلف العلماء في تجويز الفصل بين فعل التعجب ومعموله على ثلاثة مذاهب [١]:

الأول: المنع، وهو قول الأخفش والمُبرد، ونسبه الصيمريّ إلى سيبويه؛ وعلة المنع أنّ أفعل التعجب غير مُتصرف، والذي لا يتصرف في نفسه، لا يتصرف في معموله.

الثاني: الجواز على قُبح، شأنه في ذلك شأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه في غير ضرورة.

الثالث: الجواز فصيحًا، وهو قول الجرمي (٢٢٥هـ)، والمازني (٢٤٩هـ)، وتابعهم ابن عصفور(٦٦٣هـ) وابن مالك، وحجتهم في ذلك السماع والقياس، فأمّا السماع فعلى القول المذكر آنفًا، وأمّا القياس فعلى أنّ " فعل التعجب وإنْ كان ضعيفًا فلا ينحط عن درجة (إنّ) في الحروف، وأنت تجيز الفصل في (إنّ) بالظرف مِنْ نحو: إنّ في الدار زيدًا، وليت لي مثلك صديقًا، إذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أجوز" [٢].

وانفرد التنبكتي بإيراد ثمانية وثلاثين شاهدًا، من ذلك قولهم: **(تَسْمَعَ بالمُعيْديّ خَيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)** [٣]، الذي أورده في خاتمة حديثه عن حكم إعمال (أنْ) الناصبة حال حذفها، جاء في المنح:" (وحذف أنْ والنصب) للفعل (شذّ) ... ومنه **(تَسْمَعَ بالمُعيْديّ خَيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)**، في قول مَنْ رواه بنصب تسمع، (ومَنْ قاس) على هذه المذكورات التي تُسمع (انتبذ) عن سبيل القصد، بل يُقتصَر فيه على ما سُمع" [٤].

اختلف العلماء في حكم إعمال (أنْ) حال حذفها على ثلاثة مذاهب [٥]:

الأول: المنع، وهو مذهب البصريين، وما سُمع من ذلك شاذ يُحفظ ولا يُقاس عليه، واحتجوا بأنّ (أنْ) إنّما عملت لمشابهتها (أنّ) المشددة التي لا تعمل مع الحذف، وهي الأصل، فمن باب أولى أنْ لا تعمل (أنْ) كونها فرعًا عنها، وما لا يجوز في الأصل لا يجوز في الفرع؛ ذلك أنّ الفروع تنحط عن الأصول درجة، وإنّ (أنّ) المشددة من عوامل الأسماء، و(أنْ) من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، فما لا يجوز في الأقوى لا يجوز في الأضعف.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان :١٠/ ٢١١- ٢١٢؛ وارتشاف الضرب :٢٠٧٢/٤.

(٢) شرح المفصل :١٥٠/٧.

(٣) مجمع الأمثال، للميداني: ١٢٩/١.

(٤) :٣٩٧- ٣٨٠.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري:٤٥٦/٢- ٤٦٤؛ وارتشاف الضرب:١٦٩٠/٤.

الثاني: الجواز مع عدم الإعمال، وهو مذهب الأخفش، مستدلًا بما ورد في السماع وهو كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ ﴾ [الزمر مِن الآية:٦٤].

الثالث: جواز الحذف وبقاء العمل قياسًا مطردًا، وهو مذهب الكوفيين، مستدلين بما ورد في السماع، ومنه القول المذكور آنفًا.

ولعلّ ما ذهب إليه الأخفش هو الأصوب؛ لكثرة المسموع به، ولعدم مخالفته القياس في إعمال ما حُذف مِن الحروف، وأمّا تجويز إعمالها مع حذفها بعد الواو والفاء واللام وحتى؛ فلأنّ هذه الحروف دالة عليها، فتنزّلت منزلة ما لم يُحذف فعملت النصب، وما ورد في المثل مِن إعمالٍ دون ذكر أو مُعوّض لا يُحتجُّ به؛ لخروجه عن القياس، ولوروده بروايتي الإلغاء والإعمال، ولا حجّة بما تعددت رواياته.

الخاتمـــــة

وفي خاتمة المطاف نستعرض أهم النتائج التي توصّل إليها البحث:

- رصد البحث متابعة الشارحين للمتقدّمين في اعتدادهم بكلام العرب – ولا سيّما الشعر– بوصفه المصدر الأوّل للتقعيد النحوي؛ إذ بلغ عدد الشواهد الشعرية عند السيوطي أربعمئة واثنين وتسعين شاهدًا، وبلغ عددها عند التنبكتي أربعمئة وعشرة شواهد، أمّا قسيمه النثر فجاءت شواهده على نحو أقل، إذْ بلغت مئة وثلاثة عشر شاهدًا عند السيوطي، وبلغ عددها عند التنبكتي مئة وعشرة شواهد.
- أظهر البحث متابعة الشارحين للبصريين في الاستشهاد بكلام العرب، وهي متابعة على سبيل الغلبة لا اللزوم، فضوابط الاستشهاد البصريّ لم تُلتزم بحذافيرها؛ لاستشهادهما بأبيات مجهولة النسبة عدّة، وربّما يكون مسوغهما في الاستشهاد بها الثقة في راويها أو ناقلها مِن النحاة.
- حرص الشارحان على الاستشهاد بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأول، وأمّا ما أورداه مِن شعر لشعراء الطبقة الرابعة كأبي نواس، وأبي العتاهية، وأبي تمام، فكان على سبيل التمثيل لا الاستشهاد، وهذا واضح مِن منهجهما في إيراد تلك الأبيات تالية لعدد مِن الشواهد المُعتدّ بها.
- تعددت غايات الشارحين في توظيف كلام العرب بين إثبات لغة، أو تقرير حكم نحوي، أو التنبيه على ضرورة.
- رصد البحث عددًا لا بأس به مِن الشواهد المشتركة، إذْ بلغت الشواهد الشعرية المشتركة بينهما مئة وثمانية وعشرين شاهدًا، في حين انفرد السيوطي بذكر مئتين وأربعة وستين شاهدًا، وانفرد التنبكتي بذكر مئة واثنين وثمانين شاهدًا، أمّا ما اشتركا به مِن شواهد نثرية فبلغ اثنين وسبعين شاهدًا، وبلغ عدد ما انفرد السيوطي به واحدًا وأربعين شاهدًا، وانفرد التنبكتي بإيراد ثمانية وثلاثين شاهدًا.

ثبت المصادر

- إتحاف الأمجاد في ما يصحّ به الاستشهاد، محمود شكري الألوسي (ت:١٣٤٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدّوري، مطبعة الارشاد، بغداد، د. ط، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.
- أصول التفكير النّحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- أصول النّحو – دراسة في فكر الأنباري، د. محمد سالم صالح، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- الأمالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت: ٣٥٦هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م.
- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، بدر الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
- التعليقة على المقرّب، بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن النحاس (ت:٦٩٨ هـ)، تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة: – ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤ م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٨ هـ.
- جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت: ٣٨٢هـ)، دار الفكر، بيروت.
- الحروف، أبو نصر محمد بن محمد الفارابي (ت: ٣٣٩هـ)، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، د. ط، د. ت.
- خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٤، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلّي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د. ت.
- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، المكتب الشرقي، بيروت – لبنان، د. ط، د. ت.
- ديوان امرئ القيس (حُندُج بن حجر)، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٥، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- ديوان رُؤبة بن العجّاج، (ضمن مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، د. ط، د. ت.
- ديوان الشنفرى (عمرو بن مالك)، جمعه وحققه وشرحه: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- ديوان كعب بن زهير، حققه وشرحه: أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ط، ١٤١٧هـ– ١٩٩٧م.
- ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح)، شرح: عدنان زكي درويش، دار صادر، بيروت – لبنان، د. ط، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط٢، د. ت.
- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزُبان السيرافي (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م.

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاويّ الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩ هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب، ط١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
- شرح ديوان أبي تمام (حبيب بن أوس)، الخطيب التبريزي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت: ٤٢١هـ)، علّق عليه وكتب حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: ٦٨٦ هـ)، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن محمد عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي المعروف بابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة الجزولية، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (٦٥٤هـ)، درسه وحققه: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الملقّب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت: ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت - لبنان، د. ط، د. ت.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

- المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، خليل عمايرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٤م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة، بغداد - العراق، ١٩٧٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط٦، ١٩٨٥م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت:٧٩٠ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥ هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب - بيروت، د. ط، د. ت.
- المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، (ت: ٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.
- المنح الحميدة في شرح الفريدة، أبو عبد الله محمد بن بابا الأمين المختار التنبكتي (١٠١٤هـ)، دراسة وتحقيق: علي بن حسن الظاهري، أطروحة دكتوراه، بإشراف: د. عياد بن عيد الثبيتي، جامعة أم القرى، عمادة الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، فرع اللغة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.